وكيل وزارة الداخلية لقطاع الأمن والشرطة:

أنصح المشايخ والمسؤولين والنافذين ترك السلاح بالمنازل لأننا سنطبق القانون

■ ضبطنا عدداً كبيراً من المخالفين والخارجين على النظام وسنحيلهم للقضاء

<وصف اللواء عبدالرحمن حنش وكيل وزارة الداخلية لقطاع الأمن المتجولين بالسلاح بشوارع المدن الرئيسية بناقصي الشخصية ومصابين بالانفصام، ناصحاً المشايخ والنافذين والمسؤولين بترك السلاح بالمنازل خدمة للوطن والمواطن واحتراماً للقانون والذوق العام.

وشدد وكيل وزارة الداخلية في حديث لـ"الثورة" على ضرورة تنفيذ حملة منع السلاح الذي تقوم بها الأجهزة الأمنية وأجهزت وزارة الدفاع على الصغير والكبير وبدون استثناء.

وحمل اللواء حنش مسؤولية انتشار الألعاب النارية في البلاد وزير الداخلية السابق الذي منح أحد التجار ترخيص استيراد لهذه الألعاب النارية التي باتت تشكل إزعاجاً للسكينة العامة.. المزيد في هذا اللقاء.

لقاء/ معين محمد عبدالله

> انتشار السلاح واطلاق الرصاص وسط المدن الرئيسية ما يزال مستمراً .. أين رجل الأمن ؟

- هناك حملة أمنية ضمن خطة أمنية وضعت لضبط هذه الأسلحة والمسلحين الذين يتجولون في الشوارع بأسلحتهم .. وقد تم ضبط العديد منهم ولازلنا مواصلين ومستمرين في هذه الحملة حتى يتحقق الهدف المرجو منها.. ومع ذلك هناك وزراء يحبون أن يمشون بدون مرافقين وهناك شخصيات بنفس المنصب يحبون التجول بالعديد من المرافقين .. كلاً حسب شخصيته، وهناك مثل هؤلاء يتعذرون أو يتحججون بكثرة المرافقين معهم لوجود تهديدات يتعرضون لها.

كل تلك الشخصيات حتى الذين مصرح لهم نقول لهم إن عليكم احترام القانون والتصريح الذي منح لهم من قبل الوزير الحالي واحترام المواطنين ولا يجب عليهم أن يظهروا السلاح.. وإنما إخفائه بحسب القانون والإجراءات والتوجيهات الصادرة من القيادة .. أما الذين معهم تراخيص من وزير الداخلية السابق فإنها ملغية ولا يعمل بها .. وبالتالي فسوف يتم سحب السلاح ومصادرته عليهم.. على الجميع الالتزام بهذه الإجراءات وبالتالي احترام رجال الأمن والمواطنين ورجل الأمن على وجه التحديد لأنه يؤدي مهامه الوطنية في ظل ظروف صعبة.

تنفيذ القانون

- هل ستلتزم الشخصيات الاجتماعية والمشايخ بتنفيذ القانون وعدم حمل السلاح ؟ كيف تواجهون ذلك ؟

- للأسف عندما نضبط أو نمسك بأشخاص كهؤلاء نجد الدنيا تقوم ولا تقعد كون هؤلاء الأشخاص هم من أعضاء الحوار أو من صعدة أو مشايخ قبليين أو غير ذلك، ومثل هذه الحالات فإن وزارة الداخلية والدفاع تراعي مثل هذه الجوانب .. لكنها لا تكون سبباً قاطعاً لحمل السلاح وعلى الشخصيات الاجتماعية مثل هؤلاء أن يحترموا المواطنين العاديين الذين يستحقون الاحترام، وهذه الحملة ستخضع الجميع لإجراءات القانون وأن يكونوا مواطنين صالحين .. ولابد من اتخاذ الإجراءات القانونية والضابطة لهذه الحالات.

حملة مكثفة للجميع

- لاحظنا في كثير من نقاط التفتيش أن رجال الشرطة يفتشون المواطن العادي ويتركون أصحاب السيارات الفارهة بمسلحيهم .. ما رأيك ؟

- لدينا الآن حملة كما قلت لك، حيث تم إنزال خمسة وثلاثين طقماً موزعة على أمانة العاصمة في مناطق متعددة وتتجول في شوارع العاصمة إلى جانب نقاط التفتيش الثابتة في مواقعها، لضبط مثل هؤلاء الذين لا تستطيع النقاط ضبطهم، لا يمر يوم واحد ولم يتم ضبط فيه كميات كبيرة من الأسلحة وكميات كبيرة من المخدرات ويضبط فيه عدد لابأس فيه من مرتكبي الجرائم .. سواءً مرتكبي جرائم القتل أو السرقة أو غير ذلك، ففي حالة سرقة السيارات والمحلات فإن رجال الأمن يضبطون الجناة وتتخذ فيهم الإجراءات اللازمة ولدينا العديد من السجناء في السجون المختلفة كما تم ضبطها لارتكابهم مثل هذه الجرائم.

إجراءات مشددة

> لماذا ارتفعت في الآونة الأخيرة نسبة ارتكاب الجرائم وبشكل ملحوظ ؟

- لدينا إجراءات أمنية مشددة وتوجيهات مشددة وصادرة لكل الجهات الأمنية لضبط مرتكبي الجرائم والجريمة المرتكبة ومنعها قبل وقوعها، فالتوجيهات صادرة ضمن خطط يتم عكسها إلى العاملين بالميدان في المناطق ومراكز الشرطة، وهذا يساعد على ضبط مرتكبي الجريمة وبالتالي يساعد في تخفيف نسبة الجريمة.

- هناك من يؤكد بأن نسبة القبض على المجرمين والخارجين على القانون ضعيف؟

- لا .. بالعكس عندنا أعداد كبيرة تم ضبطهم من مرتكبي الجرائم سواءً كانوا ممن تم ضبطهم في العاصمة صنعاء أو عواصم محافظات أخرى .. ويقدمون إلى القضاء، ولدينا أعداد كبيرة يحاكمون والبعض صدرت بحقهم أحكام قضائية.

هناك ضعف

> التقاعس الأمني واضح في المديريات وأقسام الشرطة في حل وضبط الخصوم لماذا؟

- حقيقة.. هناك ضعف وتقاعس وإهمال في بعض مراكز الشرطة والمناطق الأمنية .. لكننا نعمل جاهدين على الحد من هذه الظواهر السلبية وإخفائها ومحاسبة المقصرين والمتسببين رغم الصعوبات التي نواجهها في ذلك.. وبالتالي تفعيل أدوار رجال الشرطة في مراكز الشرطة وتفعيل أدوارهم لتحقيق الأمن والاستقرار، كلاً في محيط اختصاصه، مهم ومطلوب بالتزامن مع التفتيش والرقابة والمحاسبة.

تواكل وتنوع الوحدات

> هناك تواكل في عملية ضبط الخارجين عن القانون في النقاط الأمنية نتيجة تواجد أكثر من جهة .. كيف ترد ؟

- نحن نعاني من مشكلة كبيرة على مستوى قيادة وزارة الداخلية ووزارة الدفاع في هذا الموضوع وقيادة الوزارتين تعمل على تصحيح كافة إشكاليات وزارة الدفاع ونعمل على معالجتها، وبالتالي توحيد الجهات التي تضم في الحزام الأمني لتأدية العمل الأمني والتنسيق بينهم وذلك لضبط مرتكبي الجرائم والمجرمين أثناء دخولهم وخروجهم وحتى لا تتواكل هذه الجهات في تأدية عملها ويكون المجرم طليقاً بسبب ذلك التواكل.

دخول مئات الحاويات

> الألعاب النارية .. أزعجت المواطنين وخصوصاً في الأعراس والمناسبات .. لماذا لا يتم مكافحة تجارتها أولاً ومن ثم من يطلقها ؟

- في هذا الجانب نحن نعاني من هذه المشكلة نتيجة توسعها وبشكل لا يطاق .. والسبب أن أحد التجار حصل على ترخيص من وزير الداخلية السابق باستيراد مائة حاوية تحمل ألعاباً نارية وهذه دخلت البلاد وتم تخزينها في أماكن غير معلومة ويقومون الآن بإخراجها وبيعها .. نحن نعمل على منعها لكننا نعاني من المشكلة باعتبارها قد دخلت وموجودة داخل البلد.

أدوار بطولية

> ما هي الأدوار والمهام التي يقوم بها رجل الأمن وهل هو جدير بالقيام بها على أكمل وجه ؟

- هناك أدوار لا يستهان بها من قبل رجل الأمن الذي يسعى جاهداً إلى بذل نفسه، فمن مهامهم الانتقال إلى مكان الحادث وأداء واجبهم في ضبط الجاني، ويلاقي هذا الجندي الكثير من المصاعب والمواجهات في بعض الأحيان مثل ملاحقة جرائم القتل، ينتقل رجل الأمن إلى مكان الحادث ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة ويقومون بملاحقة المجرم وضبطه والتنسيق مع النيابات والجهات القضائية، أيضاً إذا فر مرتكب الجريمة يستمر رجل الأمن بمتابعته وملاحقته حتى ضبطه .. هناك جهود ممتازة يعمل رجل الأمن على تنفيذها، كذلك بمكافحة المخدرات وضبط المتسللين الذين يتسللون إلى داخل البلد بطريقة غير شرعية.

رجل الأمن يتعرض للشمس والبرد وأحياناً للقتل عندما يريد تطبيق القانون على المخالفين .. ألا يستحق رجل الأمن الاحترام والتقدير.. هناك من المواطنين أنفسهم يتضايقون عندما يتم ايقافهم عند نقاط للتفتيش من قبل رجل الأمن .. وبعد أن يمشي يهذرم ويتكلم عليه بألفاظ غير لائقة .. وهو لا يعلم بأن هذا الشرطي يؤدي عملهُ من أجله وحفاظاً على أمنه واستقراره.

> ماذا عن الهيكلة وأين وصلت مراحلها ؟

- لا بأس لقد مرت الهيكلة بمراحل والآن في طريقها إلى استكمالها .. ولدينا جدية وماضون

" هناك تقاعس في أداء أجهزة الشرطة.. ونعد بتلافي ذلك

" تجار استوردوا مئات الحاويات للألعاب النارية بتصريح لوزير سابق

في الهيكلة ولدينا خبراء من الدول الشقيقة وقد خطت وزارة الداخلية ووزارة الدفاع خطوات جبارة وبارزة في هذا المجال .. وما تبقى لدينا سواء جوانب بسيطة وهي جوانب الأمن سيتم استكمالها خلال الفترة القليلة القادمة إن شاء الله تعالى.

الفساد موجود

> ماذا عن الفساد المستشري بوزارة الداخلية والأقسام للشرطة والمناطق التي تتبع وزارة الداخلية ؟

- أولاً الفاسدون موجودون في كل مكان وليس في وزارة الداخلية .. وقد تضمنت الهيكلة وجود إدارة خاصة سميت بإدارة مكافحة الفساد ونحن نعمل على مكافحة الفساد وإن شاء الله الإجراءات المحاسبية ستبدأ وبشكل حازم عقب الهيكلة إلى جانب ما سيتم من إجراءات في عملية التغيير لبعض الكوادر من العاملين في وزارة الداخلية نفسها أو ممن يتبعونها في المحافظات والمديريات .. هناك جدية باجتثاث الفساد والعمل جارٍ.

خطة أمنية متكاملة

> هل لديكم خطة أمنية تحاصر هذه الأوضاع التي تخل بالأمن والاستقرار وما هي إن وجدت ؟

- لقد تم إنزال خطة أمنية متكاملة منها ما يعمل في ضبط الأسلحة ومنها ما يعمل في ضبط مرتكبي الجرائم وملاحقتهم مطاردتهم ومنهم من يعمل في ضبط الدراجات النارية المخالفة للنظام والقانون، وكل الجهات المتواجدة بالمناطق الأمنية ومراكز الشرطة تعمل بوتيرة عالية وتقوم بواجبها على أكمل وجه.

المواطنون الآن يبحثون عن أمن واستقرار وبالتالي يكون الدور على رجال الأمن كبيراً يتوجب العمل بوتيرة عالية وحس أمني يقظ .. ونحن نعمل جاهدين على تحقيق الأمن والاستقرار وإن شاء الله سوف نصل إلى نتيجة ترضي المواطنين وتحمي الوطن.

> يقول البعض إن الاختلالات الأمنية مقصودة .. هل هذا صحيح ؟

- ربما فيها دفع كبير سواءً كان خارجيا أو داخلياً هذا لا يستبعد .. لكننا نعمل على محاصرتها وضبطها.

> ماذا عن الحملة والانتشار الأمني هل حققت نتائج ملموسة ؟

- حتى الآن حققت نتائج طيبة حيث تم ضبط العديد من الأسلحة وتم ضبط العديد من الدراجات النارية، أيضاً وتم ضبط العديد من مرتكبي الجرائم .. والآن هناك إجراءات قانونية عملت وزارة الداخلية والجمارك على إصدارها رغم التسهيلات الكبيرة التي قدمتها مصلحة الجمارك حيث وصل ترقيم هذه الدراجات 9000ريال لكنهم لم يتعاونوا ويلتزموا بهذه الإجراءات، قمنا بالتعميم عليهم بأن عليهم عمل خوذة لتحمي رأس سائق الدراجة النارية ولتحمي دماغه من الإصابة والشلل أثناء الحوادث المرورية .. لكن لم يلتزموا بها.. هناك جدية في تنظيم هذه الدراجات وضبط المخالفات منها.

> لماذا لا تتدخل وزارة الداخلية في الحروب والاقتتال الذي يدور في المديريات وبين القبائل خاصة وهي تحصد أعداداً كبيرة من الناس ؟

- نحن نعمل خطوة خطوة لكي نصل إلى ما تريد الوصول إليه أنت وعموم المواطنين .. وإن شاء الله في القريب العاجل.

> متى تضرب وزارة الداخلية بيد من حديد لتثبيت الأمن وفرض هيبة الدولة ؟

- الخطوات الأولى تبدأ في عملية الضبط وما يقوم به رجال الأمن الآن ميدانياً لتنفيذ الخطة الأمنية في الميدان هي الخطوة الأولى لضبط الحالة الأمنية بشكل عام في عموم محافظات الجمهورية.

> كلمات ورسائل للمعنيين والمختصين ؟

- على الشخصيات الاجتماعية والمشايخ مهما كانت مكانتهم الاجتماعية، عليهم احترام بلدهم ومواطنيهم، عليهم أن يعملوا على ترك الأسلحة في منازلهم .. وستكون الأمور طيبة، وسيكون رجال الأمن قادرين على تحقيق الأمن والاستقرار، وسيساعدون أنفسهم ويساعدون رجال الأمن بهذا التعاون.

يكفي تخويف النساء والأطفال في الشوارع والتجوال بالأسلحة في الشوارع .. نقول لهم أنت شيخ فلان ابن فلان من دون أن يكون معك سلاح ومن دون أن تشهر سلاحك من على نافذة سيارتك.

أقول لرجال الأمن عليكم أن تؤدوا واجباتكم بأمانة ومسئولية كاملة، عليكم أن تحققوا الأمن والاستقرار للمواطن .. عليكم أن تشعروا المواطن بأنكم وجدتم من أجله .. وأنكم ستعملون على تأمينه في منزله في طريقه في كل مكان يتواجد فيه المواطن .. وهذه مسئولية كاملة أمام الله وأمام قيادتكم.

يجب على رجال الأمن ضباطاً وأفراداً التعامل مع المواطنين بكل احترام .. لتعريف المواطنين بأنكم موجودون من أجل تأمينهم وعليهم الابتسام في وجوه المواطنين والتفتيش باحترام.

- أيضاً على رجل الشرطة أن يتحمل مسئوليته الكاملة وأية مخالفة قد تبدر منهم لدينا جهات، ولمحاسبتهم الآن بدأنا بتفعيلها بوزارة الداخلية مثل الرقابة والتفتيش.

- هناك من وسائل الإعلام من تعمل على تعبئة المواطنين وتحريضهم ضد الأمن ورجال الأمن .. نقول لهم يكفي عليكم أن تعملوا على التعاون مع الأجهزة الأمنية وبالتالي توعية المواطنين بأهمية تحقيق الأمن والاستقرار لأن رجل الأمن لا يستطيع تحقيق الأمن لوحده مالم يتعاون الجميع معه.

أيضاً عليها إظهار جهود الأمن وتوعية المواطنين بالجهود المبذولة من قبل رجال الأمن.

- على كل مواطن الإبلاغ للجهات المختصة بوزارة الداخلية إذا حدثت أية مخالفة من قبل رجل الأمن سواءً كانوا جنوداً أو صف ضباط أو ضباطاً .. لأن لدينا إدارات متخصصة سوف تنزل الميدان لترصد المخالفات ومحاسبتهم، والأمن ليس مرتبطاً برجل الأمن بمفرده .. لكن الأمن مرتبط بمجتمع متكامل بكل فئاته وبكل شخصياته، وعليهم التعاون في تحقيق الأمن والاستقرار لحفظ البلد من كل سوء.

أقصتهم الوزارة رغم توجيهات رئيس الحكومة..

أبناء العدل يبحثون عن العدالة.. ويناشدون رئيس الجمهورية

كتب/ وائل شرحه

> حين يبحث أبناء العدل عن العدالة والإنصاف والمساواة ماذا سيكون حال الآخرين ومن سينصفهم ويعطيهم حقوقهم في الوقت الذي لم ينصف بيت العدل بعض أبنائه ويعدل بينهم.

إذا كان مراقبة سير العمل في المحاكم والنيابات أهم واجبات وزارة العدل.. فمن سيراقب هذه الوزارة التي لم تتواضع قيادتها وتنظر أو تتساءل عن الخيمة المنصوبة على باب مبناها منذ عامين وأكثر.

قد يكون في الأمر غرابة لكنه الواقع.. وياله من واقع مرير.. حين يفرق العدل يرسل" 133 "شخصاً للوظيفة ويترك" 20 "فرداً على باب مبناه يموتون ألماً يوماً تلو الآخر.. ويجعلهم يفترشون الرصيف بيتاً لهم.

أكثر من" 50 "وثيقة حصلت عليها "الثورة" الأسبوع الماضي تؤكد إقصاء قيادة وزارة العدل لـ 20شخصاً وعدم مساواتهم في التوظيف بزملائهم الذين حالفهم الحظ وحصلوا على أكثر ما يحلم به كل يمني منذ أن يبدأ مشواره التعليمي والعملي وهي الوظيفة الرسمية التي أصبح صعب الحصول عليها وربما مستحيل في ظل انتشار الفساد والرشوة والعمل بقانون الوساطة.. حد تعبير المعتصمين.

الحكومة السابقة ورئيس الحكومة الحالية محمد سالم باسندوة وجهوا وزارات "العدل، المالية، الخدمة المدنية" بتوظيف المعتصمين والبالغ عددهم" 20 "شخصاً وإلحاقهم بزملائهم الذين تم توظيف بعضهم لدى الخدمة المدنية والبعض في المعهد العالي للقضاء، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث حتى الآن .. وهؤلاء الـ20لديهم فتاوى تؤكد توظيفهم واعتماد مالي كما يقولون.

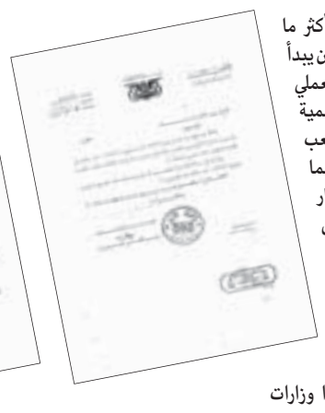

تعددت التوجيهات من مختلف الوزارات لكن دون جدوى.. وزارة الخدمة المدنية والتأمينات أكدت في مذكرة لوزير العدل الحالي بأنه قد تم استكمال إجراءات توظيف المذكورين وتحديد استحقاقهم المالي.. وأحالت الخدمة المدنية إجراءات استكمال التوظيف لوزارة العدل كونها مستقلة مالياً وإداريا ولا تخضع لإجراءات التوظيف من قبل الخدمة.

رئيس الوزراء الحالي وجه بدوره وزارة المالية لاعتمادهم في موازنة العام الماضي وكذلك الخدمة المدنية والعدل.. إلا أن توجيهات ومذكرات رئيس الحكومة لم تجد طريقها إلى التنفيذ.

وحين ضاقت بهم السبل وهاجمهم البرد، وهزم أجسادهم، قدموا إلى مقر الصحيفة يناشدون رئيس الجمهورية بمساواتهم بزملائهم وتوظيفهم بحسب التوجيهات السابقة من رئيس مجلس الوزراء والتي تاهت بين الوزارات المعنية.

هذه الوثائق تبث الكثير من التساؤلات وتصيب قارئها بالحيرة واليأس، وتدمر كل الآمال حول إيجاد عدل في وطن لم ينصف بيت العدل أقرب الناس إليه.. نضع هذه القضية على طاولة وزارة العدل وليس إدراجها كما حبست في العامين الماضيين بحسب الوثائق.

رغم مطالبة السجناء إنفاذ النظام والقانون

أمن حجة يرفض توجيهات النائب العام ووزير الداخلية

> رفض أمن حجة تنفيذ توجيهات النائب العام ووزير الداخلية المتعلقة بإطلاق سراح المواطن حسين حسن محمد القاعدي وثلاثة آخرين أو تحويل قضيتهم-إن وجدت- للنيابة المختصة للتصرف بشأنهم وفقاً للقانون.

وأوضحت وثائق رسمية حصلت "الثورة" على نسخه منها أن مدير أمن حجة ونائبه قاموا بتقييد حرية المواطنين (حسن حسن محمد القاعدي ويونس حسين علي القاعدي ومحمد حسن عماد وحسن علي حسين القاعدي) وذلك بحبسهم في إدارة الأمن منذ16/6/2013 م وحتى يومنا هذه دون أي قضية أو تهمه وجهة لهم.

جاءت توجيهات النائب العام الدكتور/ علي الأعوش ووزير الداخلية اللواء عبدالقادر قحطان بعد أن قوبلت مذكرات رئيس نيابة استئناف حجة القاضي عبدالله العلفي ووكيل نيابة البحث والأمن والسجون بالمحافظة علي أحمد الحبشي بالرفض وعدم قبول إدارة الأمن بتحويل السجناء مع أولويات القضية إلى النيابة المتخصصة لاتخاذ الإجراءات القانونية إلا أن إدارة الأمن تجاهلت التوجيهات القضائية والأمنية وجعلوا إرادتهم الشخصية ومصالحهم فوق النظام والقانون، بحسب الوثائق.

وطالب السجناء الأربعة وفقاً لمناشدتهم المرفقة مع الوثائق النائب العام والقضاء والجهات ذات العلاقة الأفراج عنهم ومعاقبة المتسببين في حبسهم وذلك بتطبيق المادة) 264 (من قانون الجرائم والعقوبات التي تنص على حبس كل من قبض على شخص أو قيد حريته خلاف القانون، مدة لا تقل عن خمس سنوات بالإضافة إلى تعويض الأضرار التي لحقت بهم خلال فترة الحبس.

وناشد النزلاء رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي بإطلاق سراحهم وإعادة الاعتبار للدستور والقانون الذي لم يكتف مدير أمن حجة ونائبه بانتهاكه، متمادين إلى حقوق المواطنين وحريتهم.

• «الثورة» تحتفظ بكل الوثائق التي تؤكد صحة الشكوى